الفلسطيني من واقعه المتسيس والمناضل وتحويل اهتماماته الاساسية الى ادارة شؤونه المحلية وتثبيت عناصر استقرار لقطاعات معينة منه ، وتفريغ هذا الاقليم الفلسطيني المقترح من اي احتمال من ان يتحول مستقبلا الى مجتمع التأهب من خلال جعله منطقة مجردة من السلاح وعزل فلسطين والفلسطينيين نهائيا عن تفاعلهم التلقائي وتلاحمهم القومي والمصيري مع الشعوب العربية بواسطة العازل او الحائل الهاشمي . وهكذا يكون مشروع الملك منطويا على كل العناصر التي من شانها ان لا تصفي القضية الفلسطينية فحسب بل ان تمهد ماديا لتمكين الحركة الصهيونية من الانتقال من مرحلة الاعتراف بحقها في الوجود والتحرك الامين من خلال التوسع الجزئي، الى مرحلة التوسع دون اللجوء الى القوة العسكرية وذلك تحت مظلة الشرعية التي يمنحها اياها مشروع الملك . ولعل هذا ما يميز المشروع عن مشاريع التقسيم والدولة الفلسطينية وحتى عن قرار مجلس الامن ٢٤٢ لانه يتميز بالغاء احتمالات الرفض العربي لا لكيان اسرائيل ووجودها فقط بل ايضا لهيمنتها واحتمالات توسعها . وبهذا المضمار فان مشروع الملك حسين يشكل خطوة تنازلية اكثر بكثير من مشروع التسوية السلمية التي اقرها مجلس الامن في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ اذ ان مشروع مجلس الامن اراد انتزاع موافقة عربية على وجود اسرائيل داخل الحدود التي كانت قائمة قبل العدوان ، بينما لا يعترف مشروع الملك بهذه الدولة وبهذه الحدود فقط ، انما يشكل اعترافا مسبقا بمشروعية المد الصهيوني داخل الاراضي العربية ويقر مشاريع التهويد المحددة داخل الاراضي الفلسطينية الباقية . لذلك يمكن التقرير بان مشروع الملك هو ، من هذه الزاوية ، اخطر من مجرد قيام دولة اسرائيل لان قيام دولة اسرائيل افترض استمرارية ونمو الرفض العربي للصهيونية ، وهو اخطر من مشروع التسوية السلمية بموجب قرار مجلس الامن من حيث انه لا يقر او يعترف بدولة اسرائيل المحددة بحدود حزيران ١٩٦٧ ، بل ويعترف بالمد الاستراتيجي ثم البشري للصهيونية في العالم العربي . وهكذا يتضح من جديد ان هذا التسلسل من المخططات الاميركية ومن مخططات المحور الاسرائيلي الاميركي ، يسعى الى قفل نهائي للقضية الفلسطينية . وهذا ما يسعى مشروع الملك لتحقيقه وهذا ما يميزه عن قرار مجلس الامن من حيث الدرجة وليس النوعية . ان مشروع قرار مجلس الامن هو ايضا مشروع لقفل نهائي للقضية الفلسطينية ، اما مشروع الملك فلا يكتفي بذلك بل هو طموح متقدم للمخطط الاميركي الاسرائيلي من حيث انه يفتح امام اسرائيل الهيمنة والتوسع دون ان يكون للعرب ازاءها اي مجال للرفض ودون ان يكون بالامكان القول بان هذا التوسع هو عمل عدواني . اذا ، فان هناك فروقات اساسية بين قرار مجلس الامن ومشروع الملك لكنهما يصبان في المفتاح الذي من شانه القفل النهائي للقضية الفلسطينية . لكن الفروقات تبقى مهمة بالنسبة الى جميع الملتزمين بقضية التحرير ، وهي ان التسوية بموجب مشروع الملك حسين يجب ان تعالج على انها تسوية متقدمة على التسوية بموجب قرار مجلس الامن رغم ان كلا المشروعين يؤديان في نهاية الامر الى قفل القضية الفلسطينية . لكن التباين بين قرار مجلس الامن ومشروع الملك حسين يبقى تباينا هاما وان لم يكن رئيسيا مثل التناقض بين التحرير والتسوية . الا ان هذا التباين الهام ينطوي على احتمالات جديرة بالدراسة السريعة دون ان تكون دراسة متسرعة. ولعل اسرائيل ، ومساندة الولايات المتحدة المطلقة لها في تحدي الارادة الدولية وفي رفض تنفيذ قرار مجلس الامن وفي المراوغة المستمرة في هذا المضمار ، لعل اسرائيل في ذلك كانت تدرك ، من خلال اتصالاتها المباشرة مع السلطة الهاشمية ، ومن خلال تنسيقها الكامل مع الولايات المتحدة ، بانها ، اذا تمكنت من تأجيل تنفيذ بنود قرار مجلس الامن ، فسيكون باستطاعتها ان تؤمن لنفسها تنازلات عربية اضافية وهي